المركز الوطني لإدارة الدين
NATIONAL DEBT MANAGEMENT CENTER

2024

التقرير السنوي

للعام المالي

1446-1445 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

أُعـدّ التقريـر السـنوي للمركـز الوطنـي لإدارة الديـن للعـام المـالي 1445-1446هـ الموافـق 2024م؛ اسـتجابةً لمتطلبـات المـادة (29) مـن نظـام مجلـس الـوزراء، الصـادر بالمرسـوم الملكـي رقـم (13/أ) وتاريـخ 1414/3/3هـ، ويتوافـق مـع دليـل إعـداد التقاريـر السـنوية للأجهـزة الحكوميـة الـذي صـدرت الموافقـة عليـه بقـرار مجلـس الـوزراء رقـم (233) وتاريـخ 1443/4/18هـ.

ويتّبـع التقريـر أعلـى معاييـر الشـفافية، رغبـةً مـن المركز فـي توثيـق الأعمال التـي شـكّلت مُنعطفات مهمة ومفصليـة في مسـيرة المركـز خلال العـام، تماشـيًا مـع مسـتهدفات رؤيـة السـعودية 2030، وإطلاع أصحـاب القـرار والمختصيـن والعمـوم على مـا تحقـق مـن نتائـج، ومـا واجهـه مـن تحديـات، إضافـة إلـى مـا يـراه مـن مقترحـات؛ لتحسـين سـير العمـل فيـه لتحقيـق الأثـر في رحلـة التحـول النوعـي بالمملكـة.

خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله ورعاه

ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء

محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

حفظه الله ورعاه

01

القســـم التمهيـدي

التقديم

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء

حفظه الله ورعاه

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

تشهد المملكة قفزات نوعية وتطورات سريعة لتحقيق التنمية المستدامة مستندة إلى ما تم تحقيقه من إصلاحات اقتصادية في ظل رؤية السعودية 2030، والمُضي قُدمًا نحو تمكين قطاع مالي متطور يهدف إلى خلق نظام قوي، شفاف، ومتنوع يمكنه مواجهة التحديات المستقبلية والانطلاق إلى أفق مليء بالفرص الاستثمارية الواعدة.

وبانتهاء عام 2024م يحق لنا أن نفخر بما حققته المملكة من إنجازات بتوجيهات قيادتنا الرشيدة من مقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود "حفظه الله ورعاه"، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد رئيس مجلس الوزراء "حفظه الله ورعاه"، وحرصهما على ريادة الاقتصاد الوطني وبذل الجهود في سبيل تحقيق هذا التحول التاريخي الذي نشهده اليوم.

وفي ظل هذه الإنجازات يسرني أن أقدم التقرير السنوي للمركز الوطني لإدارة الدين عن العام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م، والذي يتضمن موجزًا لأبرز الأعمال، ويعكس الأثر الواضح لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 التي تبنَّت خلق نظام مالي متكامل يدعم تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ويُعزز من مكانة المملكة كوجهة جاذبة للاستثمارات.

لقد أثمرت الجهود عن تطوير سياسة الدين العام للمملكة، وتأمين احتياجات المملكة من التمويل على المدى القصير والمتوسط والبعيد، إضافةً إلى تحقيق الاستدامة المالية من خلال المساهمة بتطوير وتنفيذ استراتيجية متوسطة المدى، وخطة سنوية للاقتراض تُعزز مكانة المملكة الاقتصادية، وتُلبي احتياجاتها التمويلية بالتسعير العادل ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر وتسهل وصولها لمختلف أسواق الدين.

وكان العام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م، عامًا استثنائيًا بما بُذل من جهود امتدت من تأمين كافة الاحتياجات التمويلية للمملكة حسب الخطة السنوية للاقتراض، ومتابعة شؤون التصنيف الائتماني للمملكة، والوصول به إلى نظرات إيجابية ومستقرة، نتيجة لتعزيز الشمول المالي وتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي

وبهذه المناسبة، أُهنئ زملائي وزميلاتي على استمرار الأداء المتميز، وأؤكد مجددًا أن ما تحقق من نتائج إيجابية لم يكن إلا بتوفيق الله أولًا ثم بالدعم اللامحدود من قيادتنا الرشيدة "حفظها الله" التي مكّنت للقطاع المالي ووفّرت له المحفّزات والممكّنات بحجم تطلعاتها للمستقبل، طامحين أن نقدم للعالم أجمع تجربة سعودية رائدة وملهمة.

والله ولي التوفيق

محمد بن عبدالله الجدعان
رئيس مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة الدين

قائـمة المحتويـــات

01. القسـم التمهيـدي 06

1.1 التقديـم 07

1.2 قائمـة المحتويـات 08

1.3 قائمـة الرسـوم البيانيـة 09

1.4 المصطلحـات والتعريفـات 10

1.5 المقدمـة 11

1.6 الملخـص التنفيـذي 12

02. التقريـر التفصيلـي 15

2.1 التوجـه الاسـتراتيجي 16

2.1.1 عـن المركز الوطني لإدارة الديـن 16

2.1.2 الاسـتراتيجية المؤسسية للمركـز 17

2.1.3 مجلـس إدارة المركـز الوطنـي لإدارة الديـن 18

2.1.4 الخطـط الاسـتراتيجية 19

2.1.5 الأهـداف المتطلـع الوصـول إليهـا علـى المسـتوى الوطنـي 21

2.2 موجـز الأداء 23

2.2.1 المبـادرات المعتمـدة 23

2.2.2 المؤشـرات الدوليـة 23

2.3 موجـز الأعمـال 24

2.3.1 موجـز الأعمـال علـى مسـتوى القطاع المالي 24

2.3.2 موجـز الأعمـال علـى الصعيـد التشـغيلي 36

2.3.3 النشـاطات الاجتماعيـة والمؤتمرات والجوائـز العالميـة والمحليـة 36

04 الخاتمـة 38

قائمة الرسوم البيانية

- رسم بياني (1): تقويم الإصدارات المحلية للعام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م 20
- رسم بياني (2): المؤشرات الدولية لتصنيف المملكة الائتماني 23
- رسم بياني (3): الدين العام ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي 24
- رسم بياني (4): تكلفة التمويل ومتوسط عمر محفظة الدين 24
- رسم بياني (5): إجمالي ما تم تنفيذه من خطة الاقتراض السنوية للعام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م 25
- رسم بياني (6): عمليات إعادة الشراء المبكر خلال العام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م 25
- رسم بياني (7): إجمالي عمليات التمويل الإضافية خلال العام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م 26
- رسم بياني (8): الإصدارات المحلية للصكوك خلال العام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م 27
- رسم بياني (9): أبرز ملامح الإصدارات المحلية والدولية خلال العام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م 28
- رسم بياني (10): مركز بيانات السعودية 31
- رسم بياني (11): إجمالي مستحقات أصل الدين 32
- رسم بياني (12): توزيع العوائد من إجمالي محفظة الدين 33
- رسم بياني (13): نسبة الديون المحلية والدولية من إجمالي محفظة الدين 33
- رسم بياني (14): تغيرات التصنيف الائتماني للمملكة في السنتين السابقتين لسنة التقرير 34
- رسم بياني (15): تغيرات التصنيف الائتماني للمملكة خلال سنة التقرير 34

المصطلحات والتعريفات

حيثما وردت المصطلحات أدناه في هذا التقرير فإنها تعني المعنى المُبيّن إلى جانبها، ما لم يقتضِ السياق خلافه

المـــركـــز	المركز الوطني لإدارة الدين.
الـــــوزارة	وزارة المالية
الدين العام	مجموع الأموال التي استدانتها الحكومة عن طريق إصدارات الدين المختلفة كالسندات والصكوك الحكومية وغيرها.
محفظة الدين	تجمع ديون المملكة السيادية بما فيها أصل الدين، وخدمة الدين، وتقسيم قنوات التمويل سواءً كانت داخلية أو خارجية.
أداة الديـــن	ورقة مالية تنشأ بموجبها مديونية أو تشكل إقرارًا بمديونية تصدرها الشركات، أو الحكومة، أو الهيئات العامة، أو المؤسسات العامة، وتوفر عائدًا للمستثمر (المقرض) مع سداد القيمة الاسمية للورقة في تاريخ الاستحقاق، وتشمل هذه الأدوات الصكوك والسندات.
قنوات التمويل الخاصة	كالتمويل عبر وكالات ائتمان الصادرات أو القروض المجمعة أو غيرها.
التمويل الأخضر	هي عمليات التمويل أو إعادة التمويل للمشاريع التي تستوفي معايير الفئات المؤهلة للتمويل الأخضر، مثل فئات الطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة، النقل النظيف، منع التلوث والسيطرة عليه، الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحيّة واستخدام الأراضي، الإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي، التنوع البيولوجي الأرضي والمائي، والتكيّف مع التغير المناخي.
عمر محفظة الدين	هو متوسط تاريخ الاستحقاق للمحفظة وهو متوسط المدة الزمنية التي يصبح فيها أصل الدين مستحقًا ماديًا.
العـــائـــد	إجمالي الدخل المتحقق من الاستثمار، ويُعبّر عنه كنسبة مئوية من قيمة الاستثمار الأصلية.
التصنيف الائتماني	هو مؤشر على الجدارة الائتمانية للدول وقدرتها على خدمة الديون واحتمالية عدم الالتزام بالسداد في وقت الاستحقاق. وتعتمد وكالات التصنيف الائتماني في تحليلها بالنظر إلى العوامل المالية، الاقتصادية، المؤسساتية، ومستوى التعرض أو الانكشاف للمتغيرات الخارجية.
أنواع التصنيف الائتماني	تستخدم وكالات التصنيف الائتماني رموزاً لوصف الجدارة الائتمانية، وتبدأ هذه الرموز من "AAA" التي تدلّ على أعلى تصنيف، نزولاً للتصنيفات الأقل جدارة حتى "A" و "B" ثم "C" و "D".
منحنى العائد	هو منحنى يوضح سعر (الفائدة/العائد) في نقطة زمنية محددة لأدوات الدين ذات الجودة الائتمانية المتساوية بتواريخ استحقاق مختلفة.
سقف نسبة الدين	هو الحد الأعلى لنسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.
المتعامل الأولي	مؤسسة مالية مصرح لها بتوزيع واستلام طلبات وتغطية الاكتتاب لإصدارات الدين الحكومية المحلية.
تكلفة التمويل	ما يلتزم المتمول بأدائه بخلاف مبلغ التمويل، ويمكن التعبير عنه بنسبة مئوية ثابتة أو متغيرة من مبلغ التمويل.
حجم الإصدار	هو المبلغ النهائي المعتمد من صاحب الصلاحية للاقتراض من أسواق الدين.
ريـــــــالاً	الريال السعودي.
الســـــوق	هو سوق أدوات الدين المحلي في المملكة العربية السعودية أو الأسواق العالمية التي يتم خلالها طرح وتداول أدوات الدين.
السوق الثانوي	سوق مالية يتم فيها تداول الأوراق المالية القائمة، مثل الأسهم والسندات والصكوك، بين المستثمرين بدلاً من الحصول عليها مباشرة من المُصدّر لها.
ســـايـــبـــور	المعدل الرئيسي للفائدة بين البنوك في المملكة العربية السعودية.
المملكـــة	المملكة العربية السعودية.
سنة التقرير	العام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م.

المقدمـــــة

يستعرض المركز الوطني لإدارة الدين تقريره السنوي للعام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م الذي يُقدّم صورة متكاملة حول أبرز التطورات التي شهدها العام حول سياسة الدين العام للمملكة، وتطويرها.

ويتضمن التقرير إيجازًا لأبرز الأعمال، وما نُفِّذ بشأن الأوامر والقرارات ذات العلاقة، وكذلك الاعتمادات المالية لبنود المركز في ميزانية الدولة، ويشير التقرير إلى نطاق أعمال المركز التي لم تنحصر فقط على تأمين الاحتياجات التمويلية، بل إلى متابعة أعمال التصنيف الائتماني، إضافةً إلى التطورات في أعماله على الصعيد التشغيلي والمالي والإداري، وتسليط الضوء على رفع القدرات البشرية، وتمكين ودعم الجهات؛ بهدف المساهمة في تحقيق رؤية السعودية 2030.

الملخص التنفيذي

يقدم الملخص التنفيذي للتقرير السنوي للمركز الوطني لإدارة الدين خلال العام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م موجزًا لأبرز الأعمال، ويستعرض لمحةً شاملةً حول الإنجازات النوعية تماشيًا مع دورهِ المنوط به بتعزيز القدرات والموارد التي تمكّنه من تنفيذ وظائفه الأساسية، والمحاور الاستراتيجية من خلال تسريع التحول الرقمي وتمكين الحوكمة الفعّالة والتحول التشغيلي وضمان وجود مؤسسة عالية الأداء تساهم بتكامل الجهود المركزية لتطوير القطاع المالي تحقيقًا لرؤية السعودية 2030. وذلك على النحو التالي:

تطورات محفظة الدين العام

بلغ إجمالي محفظة الدين حوالي 1,216 مليار ريال بحلول نهاية سنة التقرير، حيث يشكل الدين المحلي منها نسبة 61%، في حين بلغت نسبة الديون الدولية 39%. كما تتشكل محفظة الدين من ديون ذات عائد ثابت بنسبة 88% وديون ذات عائد متغير بنسبة 12% من إجماليها.

وعلى الرغم من الزيادة في مستوى محفظة الدين بنهاية سنة التقرير، تظل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ضمن مستوى مقبول ووفقًا للسقف المعتمد عند 40% لاستراتيجية الدين متوسطة المدى للمملكة، حيث وصلت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي[1] في سنة التقرير إلى 29.7% مقارنة بـ 26.2% بنهاية العام المالي 1444-1445هـ الموافق 2023م.

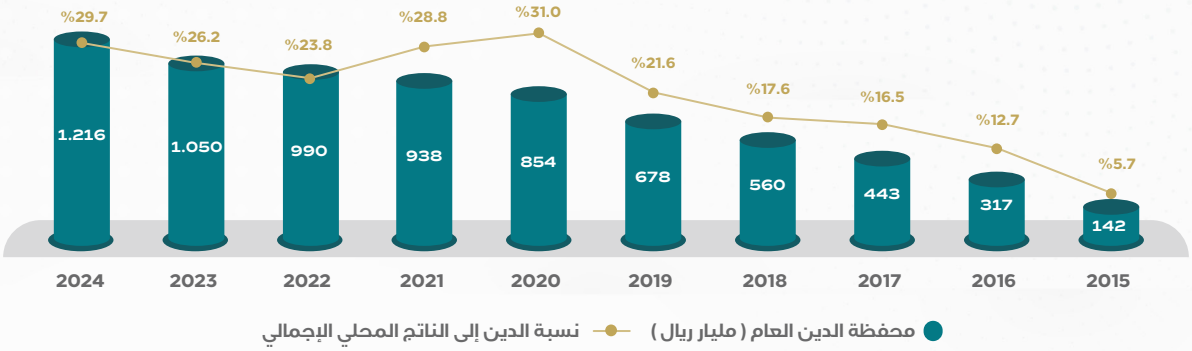

خطة الاقتراض السنوية للعام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م

نفذ المركز خطة الاقتراض السنوية للعام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م بعمليات تمويلية وصل إجماليها إلى ما قيمته 135 مليار ريال، مكونة من 67 مليار ريال عبر الإصدارات المحلية، و64 مليار عبر الإصدارات الدولية، و4 مليارات تم تأمينها من خلال قنوات التمويل الخاصة.

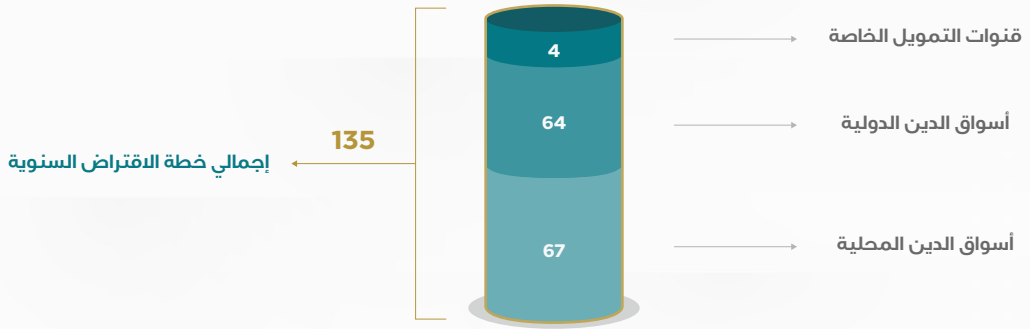

1- بيانات الناتج المحلي الإجمالي الإسمي هي بحسب الهيئة العامة للإحصاء.

عمليات إعادة الشراء المبكر للصكوك والسندات

تماشيًا مع هدف المركز في إدارة وتقييم مخاطر إعادة التمويل المستقبلية المرتبطة بمحفظة الدين للمملكة، قام المركز بتنفيذ عملية إعادة شراء مبكرة محليًا بحوالي 64 مليار ريال. تضمنت هذه العملية إعادة شراء جزئية لديون محلية قائمة ومستحقة في الأعوام 2024م، 2025م، و2026م، واستبدالها بديون جديدة ذات فترات استحقاق أطول. ويعكس هذا النهج الاستباقي التزام المركز بالحفاظ على استراتيجية إدارة دين متينة ومستدامة.

عمليات التمويل الإضافية

تماشيًا مع أهداف رؤية السعودية 2030، وكجزء من الاستراتيجية لدعم استمرارية واستكمال المشاريع التنموية في المملكة، نفذ المركز عمليات تمويلية إضافية بإجمالي بلغ حوالي 45 مليار ريال شملت الآتي:

- قرض مجمّع بقيمة تصل إلى 23.3 مليار ريال تم ترتيبه من قبل المركز بالتنسيق مع وزارة المالية لدعم قطاع الإنشاءات.
- سحب بقيمة 5 مليارات ريال من اتفاقية تمويل قائمة تم توقيعها في العام المالي 1443-1444هـ الموافق 2022م، لدعم تمويل البنية التحتية والنفقات الرأسمالية في قطاع المياه.
- عمليات تمويل استباقية بلغت بشكل إجمالي حوالي 17 مليار ريال، لتمويل جزء من إجمالي الاحتياجات التمويلية للعام المالي 1446-1447هـ الموافق 2025م.

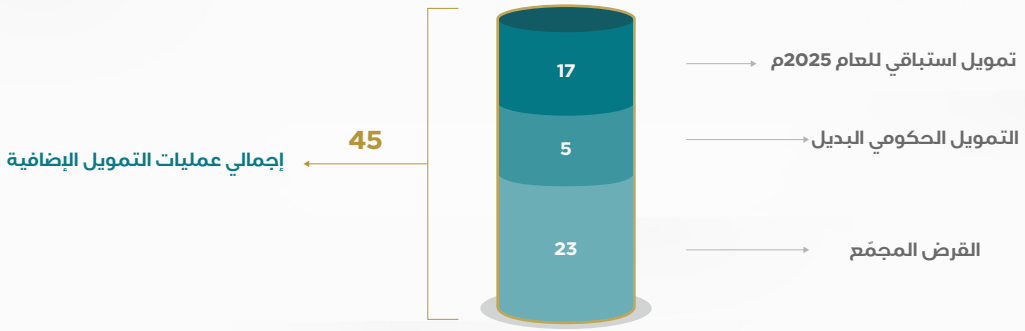

التصنيف الائتماني

واصل المركز متابعة شؤون التصنيف الائتماني للمملكة بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، كما تواصل مع وكالات التصنيف الائتماني بشكل استباقي، لضمان وصول المعلومات وصدور التصنيف الذي يعكس تطورات المالية العامة في المملكة.

التصنيف الائتماني للمملكة كما في نهاية سنة التقرير:

تقييم وكالة فيتش لتصنيف المملكة

تقييم وكالة موديز لتصنيف المملكة

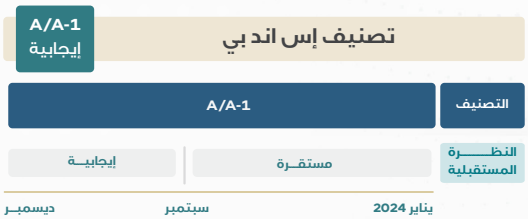

تقييم وكالة إس اند بي لتصنيف المملكة

مبادرات تم تفعيلها

الإطار العام للتمويل الأخضر في المملكة العربية السعودية

نشرت وزارة المالية إطار التمويل الأخضر في المملكة العربية السعودية، ضمن أحد مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي الهادفة لدعم التوجهات الطموحة للمملكة نحو تحقيق الاستدامة، والوصول إلى الحياد الصفري من خلال تبني نهج الاقتصاد الدائري للكربون، وإبراز هذه الجهود للمستثمرين والمشاركين في السوق، ليجسّد خطوة مهمة نحو تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 التي تركز على مستقبل أكثر استدامة، بدءًا من تطوير السياسات والاستثمار إلى التخطيط وبناء البُنى التحتية.

مبادرة منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة

عمل المركز بالتعاون مع القطاع الخاص على تطوير وطرح منتج ادخاري مدعوم مخصص للأفراد، رُوعي فيه أن يناسب فئة الأفراد من ناحية الاشتراك عبر القنوات الرقمية، وتوفير المرونة في شروط المنتج من ناحية مدة الالتزام وحساب العوائد.

وخلال سنة التقرير، تم إطلاق المنتج الادخاري "صم" وتسويقه عبر حملات إعلامية وتوعوية للأفراد في المملكة. وفي نهاية سنة التقرير بلغ إجمالي حجم الاشتراكات ما يقارب 1.3 مليار ريال سعودي ووصل عدد المشتركين حوالي 58 ألف مشترك.

المساهمة بمبادرات تطوير سوق الدين المحلي

عمل المركز خلال سنة التقرير على عدد من المبادرات لتطوير السوق المحلي تستهدف تعزيز منحنى العائد ودور المتعاملين الأوليين في السندات والصكوك لدعم سيولة السوق الثانوية. بالإضافة إلى تطوير تقارير أداء المتعاملين الأوليين في السوق، مما يساهم في مراقبة أدائهم بشكل فعلي.

كما وقّعت وزارة المالية والمركز اتفاقيات مع كل من شركة البلاد للاستثمار، وشركة الجزيرة للأسواق المالية "الجزيرة كابيتال"، وشركة الراجحي المالية، وشركة دراية المالية، وشركة السعودي الفرنسي كابيتال، لتعيينهم كمتعاملين أوليين موزعين لأدوات الدين الحكومية المحلية.

02

التقريـــر التفصيلـــي

2.1 | التوجه الاستراتيجي

2.1.1 | عن المركز الوطني لإدارة الدين

تأسس المركز الوطني لإدارة الدين عام 2015م كأحد مبادرات برنامج التحول الوطني تحت مسمى مكتب "إدارة الدين العام"، وذلك حتى صدور قرار مجلس الوزراء رقم (139) بتاريخ 1441/2/16هـ القاضي بتحويل اسمه إلى "المركز الوطني لإدارة الدين".

ويتمتع المركز بالشخصية الاعتبارية المستقلة، والاستقلال المالي والإداري، ويرتبط تنظيميًا بوزير المالية؛ للقيام بمهام إدارة الدين، بما يشمل تأمين احتياجات المملكة من التمويل على المدى القصير والمتوسط والبعيد، مع مخاطر تتوافق مع السياسات المالية للمملكة، وتحقيق استدامة وصول المملكة إلى مختلف الأسواق العالمية بتسعير عادل.

المهام والمسؤوليات

يضطلع المركز بمهام ومسؤوليات تضمن استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين لترتيب وإدارة إصدارات أدوات الدين السيادية بتسعير عادل، وذلك ضمن أُطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر التي تتوافق مع السياسات المالية للمملكة.

ويتابع ضمن اختصاصاته شؤون التصنيف الائتماني للمملكة، بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، ويسهم في تعزيز سياسة الدين العام للمملكة وتطويرها، وتأمين احتياجات المملكة من التمويل على المدى القصير والمتوسط والبعيد، من خلال المساهمة في وضع استراتيجية متوسطة المدى وخطة سنوية للاقتراض، حيث تراعي هذه الاستراتيجية مستهدفات رؤية السعودية 2030 في تعزيز نمو القطاع المالي واستدامته.

الأهداف

- **استراتيجية الدين**: الإسهام في وضع سياسة الدين العام للمملكة العربية السعودية وتطويرها، وتأمين احتياجات المملكة من التمويل على المدى القصير والمتوسط والبعيد.
- **استدامة التمويل**: ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين لإصدار أدوات الدين السيادية بتسعيرة عادلة ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر.
- **التصنيف الائتماني**: متابعة شؤون التصنيف الائتماني للمملكة بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة.
- **التمكين والدعم**: تقديم خدمات استشارية واقتراح خطط تنفيذية للأجهزة الحكومية والشركات التي تمتلك فيها الدولة ما يزيد على (50%) من رأس مالها والمؤسسات العامة في مجال اختصاص المركز، بما في ذلك تجميع بيانات الدين العام المباشر وغير المباشر ومعالجتها ومتابعتها، والتفاوض حول إعادة هيكلة الديون أو إعادة تسعيرها أو إعادة التعاقد عليها، أو خدمات تتعلق بسياسات التحوط، أو إدارة علاقات المستثمرين في أدوات الدين العام، أو شؤون التصنيف الائتماني، أو غيرها من الخدمات ذات العلاقة.

2.1.2 | الاستراتيجية المؤسسية للمركز

أُعتُمدت الاستراتيجية المؤسسية للمركز في العام المالي 1444-1445هـ الموافق 2023م، لتكون خارطة طريق للمركز حتى العام المالي 1446-1447هـ الموافق 2025م، حيث تم تصميمها لتتضمن أربعة أهداف استراتيجية تساهم في تحقيق المخرجات:

أن نكون مركز التميز في تقديم حلول التمويل المستدامة للحكومة

المساهمة الاستباقية لتحقيق التصنيف الائتماني	تأمين تمويل مستدام يتماشى مع سياسة الدين الحكومي	تلبية احتياجات التمويل لأصحاب المصلحة الرئيسيين

التمركز الاستراتيجي

التوجه في أن يكون المركز مصدرًا للمعرفة وتحليل البيانات فيما يتعلق بالدين العام، وبناء قصة ائتمانية متماسكة للمملكة، وتعزيز الصورة الذهنية للمركز .

تميز الأعمال

التفعيل الكامل لتنظيم المركز من خلال الشراكات الاستراتيجية، وتطوير سياسات الأعمال، وإدارة محفظة فعالة لتحقيق خطة الاقتراض السنوية بما يتماشى مع مستويات مخاطر الدين المعتمدة.

النمو المستدام

التفعيل الكامل لتنظيم المركز مع التوسع بالمنتجات التمويلية والخدمات الاستشارية وتوسيع قاعدة المستثمرين.

منشأة مرنة

تعزيز القدرات والموارد بهدف تمكين أعمال المركز الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية المؤسسية من خلال تسريع التحول الرقمي، وتمكين الحوكمة الفعّالة والتحول التشغيلي، إضافة إلى ضمان منظمة عالية الأداء.

رؤيتنا

أن نكون مركز التميز في توفير حلول تمويلية مستدامة للقطاع الحكومي في المملكة

رسالتنا

إدارة الدين العام وشؤون التصنيف الائتماني وتوفير حلول تمويلية مستدامة واستشارات نوعية نحو النمو والازدهار الاقتصادي في المملكة

قيمنا

- التعاون
- المرونة
- الموثوقية
- النزاهة

2.1.3 | مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة الدين

يضم مجلس إدارة المركز، ثلاثة أعضاء من المختصين وذوي الخبرة بمجال عمل المركز وبعضوية الرئيس التنفيذي للمركز، وذلك برئاسة معالي وزير المالية، وفقًا للمادة الخامسة من تنظيم المركز الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (139) وتاريخ 1442/2/16هـ، وبناءً على الأمر السامي رقم (47526) وتاريخ 1441/8/9هـ.

حيث ابتدأت الدورة الأولى للمجلس بتاريخ 1441/8/9هـ الموافق 2020/4/3م، وانتهت بإتمام ثلاث سنوات في 1444/8/8هـ الموافق 2023/2/28م، وأعيد تشكيله بالتجديد لجميع الأعضاء بالأمر السامي رقم (67001) وتاريخ 1444/9/28هـ الموافق 2023/4/19م.

أعضاء مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة الدين

معالي الأستاذ
محمد بن عبدالله الجدعان
رئيس مجلس إدارة المركز الوطني لإدارة الدين

معالي الأستاذ
أيمن بن محمد السياري
عضو

سعادة الأستاذ
هاني بن مديني المديني
عضو - الرئيس التنفيذي

سعادة الأستاذ
فيليب أنديرسون
عضو

سعادة الأستاذ
سبينسير ليك
عضو

2.1.4 | الخطط الاستراتيجية

استراتيجية الدين العام

تُمثّل استراتيجية إدارة الدين العام توجه الحكومة وخططها نحو التمويل بمعدلات عادلة على المدى المتوسط أو الطويل وذلك ضمن معايير المخاطر المقبولة، وينبغي لها أن تحقق أهداف إدارة الدين العام الأخرى التي وضعتها الحكومة، مثل: تطوير سوق كفء للأوراق المالية الحكومية والمحافظة عليها وفق توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وفي إطار ذلك عمل المركز على المساهمة بتطوير استراتيجية الدين العام متوسطة المدى، **والتي تتلخص ملامحها الأساسية فيما يلي:**

- إصدار أدوات الدين السيادية بأسعار مالية عادلة على المدى المتوسط والطويل، وسداد أو إعادة جدولة أصل الدين.
- ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق المال وتنويع قاعدة المستثمرين.
- تطوير السوق المحلي ليتمتع بالكفاءة والعمق لاستيعاب الإصدارات الحكومية وإصدارات القطاع الخاص عن طريق بناء منحنى عائد سيادي لمختلف آجال أدوات الدين السيادية.
- ضمان حصول المملكة على الأسس التنظيمية للتسعير العادل، مع ضمان استدامة واستقرار مستويات الدين العام.
- تعزيز الوصول إلى أسواق الدين الحكومية، وتنويع المستثمرين، واستدامة الوصول إلى تلك الأدوات، ودعم تنمية أسواقها الثانوية.

خطة الاقتراض السنوية للعام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م

يتولى المركز ووزارة المالية في مطلع كل عام مالي إعداد تقرير حول خطة الاقتراض السنوية للعام المالي. ويتضمن هذا التقرير معلومات وتوقعات حول آراء المركز وخططه المستقبلية. والتي من الممكن أن يتم تطويرها وتحديثها خلال العام بناءً على الاحتياجات التمويلية وظروف الأسواق المحلية والعالمية.

وبناءً على ذلك، نشر المركز خطة الاقتراض لسنة التقرير وتقويم الإصدارات السنوية في السوق المحلية على موقعه الإلكتروني ومشاركتها مع الجهات ذات العلاقة، بهدف تمكين المستثمرين من تخصيص محافظهم من الأوراق المالية الحكومية بعناية وفي الوقت المناسب، مما يضمن مبدأ الإفصاح والشفافية.

المبادئ التوجيهية للتمويل للعام المالي 1446-1445هـ الموافق 2024م

تم تحديد المبادئ التوجيهية خلال سنة التقرير حسب خطة الاقتراض السنوية للعام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م، والتي تم نشرها مطلع سنة التقرير، حيث يُعد تأمين الاحتياجات التمويلية للمملكة على المدى القصير والمتوسط والبعيد أحد أهداف المركز الرئيسة، إلى جانب ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين لإصدار أدوات دين سيادية بسعر عادل ضمن أُطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر.

كما تتضمن المبادئ التوجيهية للتمويل لسنة التقرير، النظر في إمكانية الدخول بعمليات تمويلية إضافية بشكل استباقي عبر القنوات التمويلية المتاحة، سواء محليًا أو دوليًا بما في ذلك أسواق الدين وقنوات التمويل الخاصة، لتمويل الفرص التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى استمرار المركز بمراقبة الأسواق لاغتنام الفرص بشكل استباقي لتعزيز خصائص محفظة الدين، مع الأخذ بالاعتبار التغير المتوقع في أسعار الفائدة.

وشملت المبادئ التوجيهية التوجه بمنهجية الحفاظ على تنويع مصادر التمويل المحلي والدولي لمحفظة الدين في سنة التقرير بشكل مماثل للعام المالي 1444-1445هـ الموافق 2023م، ولتكون قنوات التمويل المتوقعة موزعة على إصدار السندات والصكوك سواء المحلية أو الدولية وعمليات التمويل عبر القنوات الخاصة بأشكالها.

2.1.4 | الخطط الاستراتيجية

استراتيجية علاقات المستثمرين

يواصل المركز تواصله وتفاعله مع مستثمريه المحليين والدوليين عبر الحملات الترويجية المحلية والدولية، حيث يقوم المركز بزيارة المستثمرين في آسيا، أوروبا، وأمريكا الشمالية بهدف مشاركتهم آخر التحديثات والتطورات في الاقتصاد السعودي والمسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة بالمملكة، بالإضافة الى دعوة المستثمرين لزيارة المملكة ولقاء عدد من القيادات، ومشاهدة المشاريع الكبرى تحت رؤية السعودية 2030. كما يُعدّ التركيز على توسيع قاعدة المستثمرين هدفًا رئيسًا للمركز.

تقويم الإصدارات المحلية للدين

1 يناير

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
	1	2	3	4	5	6
7	8	9	10	11	12	13
14	15	16	17	18	19	20
21	22	23	24	25	26	27
28	29	30	31			

2 فبراير

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
				1	2	3
4	5	6	7	8	9	10
11	12	13	14	15	16	17
18	19	20	21	22	23	24
25	26	27	28	29	30	31

3 مارس

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
					1	2
3	4	5	6	7	8	9
10	11	12	13	14	15	16
17	18	19	20	21	22	23
24	25	26	27	28	29	30
31						

4 أبريل

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
	1	2	3	4	5	6
7	8	9	10	11	12	13
14	15	16	17	18	19	20
21	22	23	24	25	26	27
28	29	30				

5 مايو

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
			1	2	3	4
5	6	7	8	9	10	11
12	13	14	15	16	17	18
19	20	21	22	23	24	25
26	27	28	29	30	31	

6 يونيو

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
						1
2	3	4	5	6	7	8
9	10	11	12	13	14	15
16	17	18	19	20	21	22
23	24	25	26	27	28	29
30						

7 يوليو

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
	1	2	3	4	5	6
7	8	9	10	11	12	13
14	15	16	17	18	19	20
21	22	23	24	25	26	27
28	29	30	31			

8 أغسطس

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
				1	2	3
4	5	6	7	8	9	10
11	12	13	14	15	16	17
18	19	20	21	22	23	24
25	26	27	28	29	30	31

9 سبتمبر

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
1	2	3	4	5	6	7
8	9	10	11	12	13	14
15	16	17	18	19	20	21
22	23	24	25	26	27	28
29	30					

10 أكتوبر

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
		1	2	3	4	5
6	7	8	9	10	11	12
13	14	15	16	17	18	19
20	21	22	23	24	25	26
27	28	29	30	31		

11 نوفمبر

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
					1	2
3	4	5	6	7	8	9
10	11	12	13	14	15	16
17	18	19	20	21	22	23
24	25	26	27	28	29	30

12 ديسمبر

الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
1	2	3	4	5	6	7
8	9	10	11	12	13	14
15	16	17	18	19	20	21
22	23	24	25	26	27	28
29	30	31				

يوم العرض | يوم التسوية | إجازات الأعياد | اليوم الوطني | يوم التأسيس

رسم بياني (1): تقويم الإصدارات المحلية للعام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م

2.1.5 | الأهداف المتطلع الوصول إليها على المستوى الوطني

أهداف المركز على مستوى رؤية السعودية 2030

ركائز الرؤية	المحاور	البرامج	الأهداف
اقتصاد مزدهر	تنمية وتنويع الاقتصاد	برنامج تطوير القطاع المالي	• تطوير أسواق الدين المحلية. • تطوير العلاقات الاقتصادية مع المشاركين بالأسواق. • تطوير مكانة المملكة في الأسواق العالمية.
		برنامج الاستدامة المالية	• تعظيم أصول صندوق الاستثمارات العامة. • تطوير سياسة مالية مستدامة.
		برنامج صندوق الاستثمارات العامة	• تطوير إطار تمويل مستدام. • جذب رؤوس أموال دولية للسوق المحلي.
مجتمع حيوي	تعزيز القيم الإنسانية والهوية الوطنية تمكين حياة عامرة وصحية	برنامج الإسكان	إتاحة فرص تملك السكن الملائم للأسر السعودية (عبر خلق منحنى عائد مرجعي للمنتجات التمويلية).
وطن طموح	تعزيز فعالية الحكومة تمكين المسؤولية الاجتماعية	برنامج تطوير القطاع المالي	• نشر قصة المملكة الائتمانية للمستثمرين الدوليين. • تعزيز وتمكين التخطيط المالي (الادخار).

إسهامات المركز في تحقيق رؤية السعودية 2030

يقوم المركز الوطني لإدارة الدين بإسهامات مباشرة وغير مباشرة في تحقيق مستهدفات عدد من البرامج والمبادرات الموكلة إليه تماشيًا مع تطلعات رؤية السعودية 2030 بهدف توحيد الجهود لتحقيق التنوع الاقتصادي وذلك على النحو التالي:

إسهامات مباشرة

برنامج الاستدامة المالية

يسعى المركز إلى ضمان استدامة وصول المملكة إلى مختلف أسواق الدين لإصدار أدوات الدين السيادية بتسعير عادل ضمن أُطر وأسس متوافقة مع السياسات المالية للمملكة، واقتراح سياسات الدين على المدى المتوسط والبعيد.

برنامج تطوير القطاع المالي

مبادرة (منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة)

يشارك المركز في تحقيق تلك المبادرة التي تُعنى بتقديم منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة؛ لتحفيز الادخار للمواطنين والمقيمين من خلال توفير منتجات مخصصة، وتعزيز المنافسة على الادخار، والسماح للأفراد بالادخار في هذه المنتجات من خلال التعاون مع القطاع الخاص.

التمويل المستدام في المملكة العربية السعودية

يشارك المركز في إطار اختصاصاته للعمل على إصدار أدوات دين سيادية مستدامة أو حلول تمويلية أخرى، وإصدار إطار عمل مستدام يتضمنها، بالإضافة إلى العمل على تطوير الصورة الذهنية لتحسين تقييم المملكة لدى وكالات تقييم المعايير البيئية، والاجتماعية وإدارة الحوكمة (ESG Rating Agencies).

لجنة تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين

يعمل المركز بالتعاون مع أعضاء اللجنة من الجهات المعنية بشكل مستمر على تقييم ومراجعة الأنظمة واللوائح والإجراءات المتعلقة بأسواق الدين المحلية، سعيًا لتطوير أسواق الدين المحلية، والوصول الى قاعدة أكبر من المستثمرين، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية؛ بما يتواءم مع أفضل الممارسات العالمية.

إسهامات غير مباشرة

يساهم المركز بشكل غير مباشر في إصدارات البرامج: " برنامج صندوق الاستثمارات العامة، وبرنامج الإسكان. وبرنامج التخصيص، وذلك ضمن مساهماته في تطوير أسواق الدين المحلية ليتمتع بالكفاءة والعمق عن طريق بناء منحنى عائد سيادي لمختلف آجال أدوات الدين لاستيعاب الإصدارات الحكومية وإصدارات القطاع الخاص.

2.2 | موجز الأداء

2.2.1 | المبادرات المعتمدة

المبادرات	النسبة المستهدفة (من بداية العام حتى تاريخه)	النسبة المتحققة (من بداية العام حتى تاريخه)	نسبة الإنجاز	الأهداف
مبادرة الادخار	%100	%100	%100	تم تطوير وإطلاق الصكوك الادخارية للأفراد الهادفة لتحفيزهم على الادخار للتخطيط الأفضل للمستقبل.
مبادرة التمويل المستدام للمملكة والاستثمار البيئي والاجتماعي والحوكمة ESG	%100	%100	%100	عمل المركز بالتعاون والتنسيق مع وزارة الطاقة على توعية المستثمرين بالاقتصاد الدائري للكربون وتوجهات المملكة في هذا الملف. إضافة إلى ذلك فقد تم إطلاق نطاق التمويل الأخضر.

2.2.2 | المؤشرات الدولية

واصل المركز متابعة شؤون التصنيف الائتماني للمملكة بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، كما تواصل مع وكالات التصنيف الائتماني بشكل استباقي، لضمان وصول المعلومات وصدور التصنيف الذي يعكس تطورات المالية العامة في المملكة.

مؤشرات التصنيف الائتماني للمملكة العربية السعودية كما في نهاية سنة التقرير:

تقييم وكالة موديز لتصنيف المملكة

تقييم وكالة فيتش لتصنيف المملكة

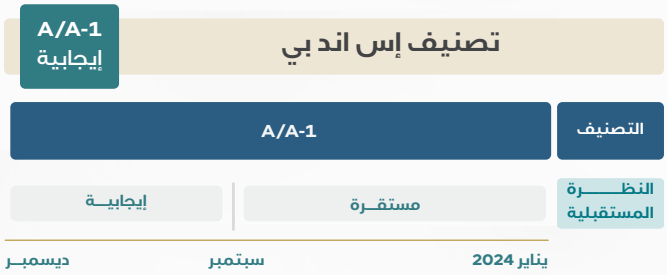

تقييم وكالة إس اند بي لتصنيف المملكة

رسم بياني (2): المؤشرات الدولية لتصنيف المملكة الائتماني

2.3 | موجز الأعمال

2.3.1 | موجز الأعمال على مستوى القطاع المالي

محفظة الدين السيادية

نظرة عامة على محفظة الدين

بلغ إجمالي محفظة الدين حوالي 1,216 مليار ريال بحلول نهاية سنة التقرير، حيث يشكل الدين المحلي منها نسبة 61%، في حين بلغت نسبة الديون الدولية 39%. كما تتشكل محفظة الدين من ديون ذات عائد ثابت بنسبة 88% وديون ذات عائد متغير بنسبة 12% من إجماليها.

وعلى الرغم من الزيادة في مستوى محفظة الدين بنهاية سنة التقرير، تظل نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ضمن مستوى مقبول ووفقًا للسقف المعتمد عند 40% لاستراتيجية الدين متوسطة المدى للمملكة، حيث وصلت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي[1] في سنة التقرير إلى 29.7% مقارنة بـ 26.2% بنهاية العام المالي 1444-1445هـ الموافق 2023م.

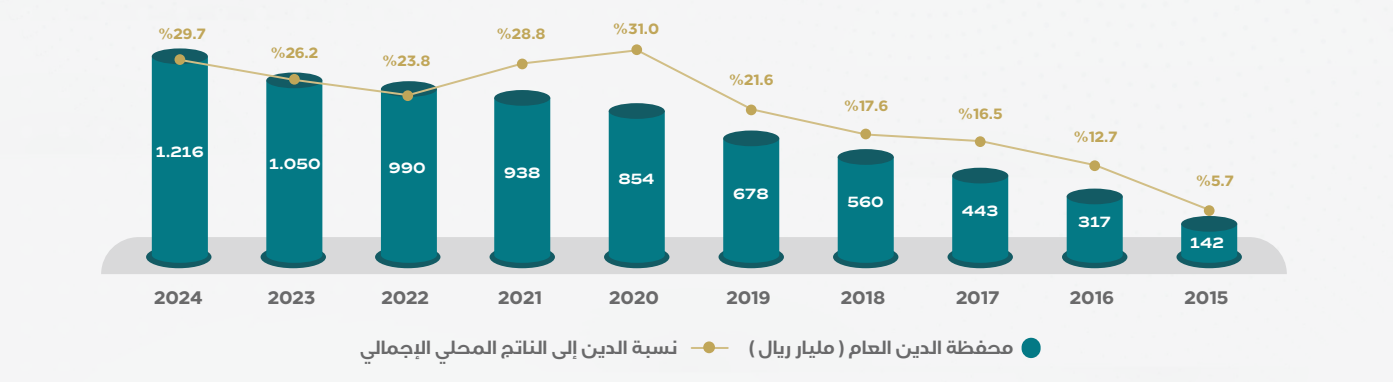

رسم بياني (3): الدين العام ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي (بمليارات الريالات)

تكلفة التمويل ومتوسط عمر محفظة الدين العام

بلغت تكلفة التمويل[2] لمحفظة الدين الخاصة بالمملكة حوالي 3.68 بنهاية سنة التقرير. بالإضافة إلى ذلك، تشمل محفظة الدين القائمة استحقاقات تمتد حتى 40 عامًا، وبلغ متوسط عمر محفظة الدين حوالي 9.2 سنوات بنهاية سنة التقرير مقارنة بـ 9.5 سنوات بنهاية العام المالي 1444-1445هـ الموافق 2023م.

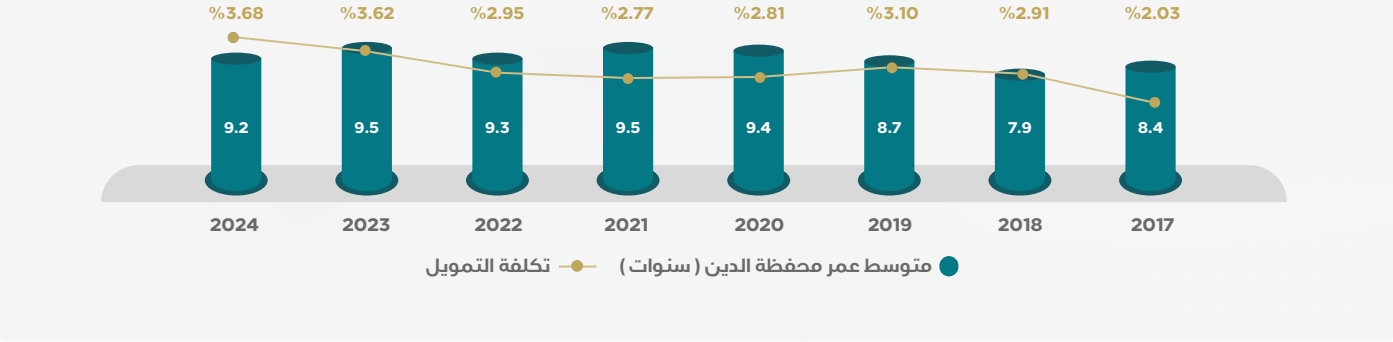

رسم بياني (4): تكلفة التمويل ومتوسط عمر محفظة الدين (بمليارات الريالات)

[1] بيانات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي هي بحسب الهيئة العامة للإحصاء.
[2] تكلفة التمويل على أساس نقدي.

أداء الاقتراض خلال العام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م

خطة الاقتراض السنوية للعام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م

نفذ المركز خطة الاقتراض السنوية للعام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م بعمليات تمويلية وصل إجماليها إلى ما قيمته 135 مليار ريال، مكونة من 67 مليار ريال عبر الإصدارات المحلية، و64 مليار عبر الإصدارات الدولية، و4 مليارات تم تأمينها من خلال قنوات التمويل الخاصة.

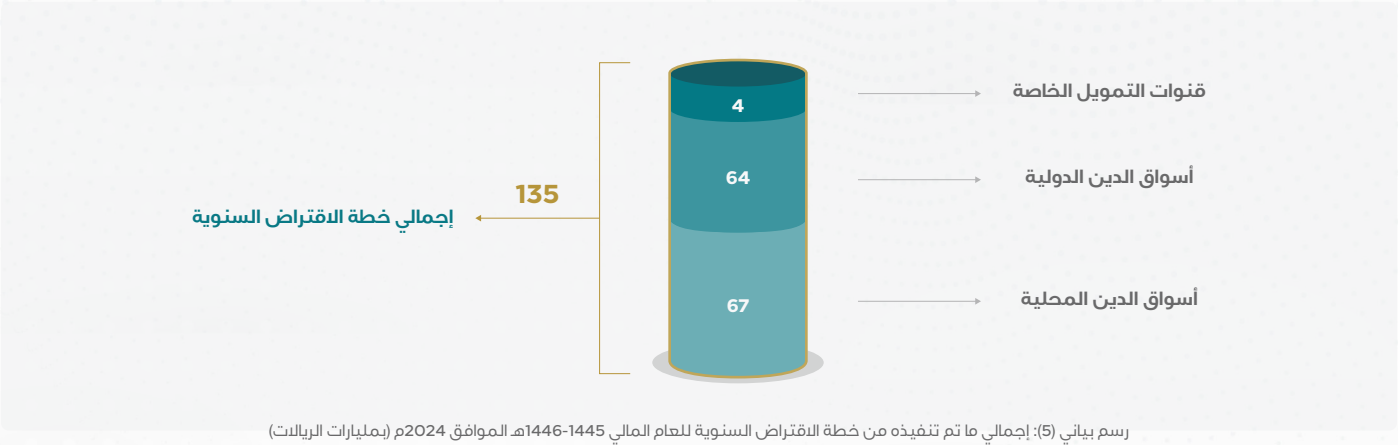

رسم بياني (5): إجمالي ما تم تنفيذه من خطة الاقتراض السنوية للعام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م (بمليارات الريالات)

عمليات إعادة الشراء المبكر للصكوك والسندات

تماشيًا مع هدف المركز في إدارة وتقييم مخاطر إعادة التمويل المستقبلية المرتبطة بمحفظة الدين للمملكة، قام المركز بتنفيذ عملية إعادة شراء مبكرة محليًا بحوالي 64 مليار ريال. تضمنت هذه العملية إعادة شراء جزئية لديون محلية قائمة ومستحقة في الأعوام 2024م، 2025م، و2026م، واستبدالها بديون جديدة ذات فترات استحقاق أطول. ويعكس هذا النهج الاستباقي التزام المركز بالحفاظ على استراتيجية إدارة دين متينة ومستدامة.

رسم بياني (6): عمليات إعادة الشراء المبكر خلال العام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م (بمليارات الريالات)

عمليات التمويل الإضافية

تماشيًا مع أهداف رؤية السعودية 2030، وكجزء من الاستراتيجية لدعم استمرارية واستكمال المشاريع التنموية في المملكة، نفذ المركز عمليات تمويلية إضافية بإجمالي بلغ حوالي 45 مليار ريال شملت الآتي:

- قرض مجمّع بقيمة تصل إلى 23.3 مليار ريال تم ترتيبه من قبل المركز بالتنسيق مع وزارة المالية لدعم قطاع الإنشاءات.
- سحب بقيمة 5 مليارات ريال من اتفاقية تمويل قائمة تم توقيعها في العام المالي 1443-1444هـ الموافق 2022م، لدعم تمويل البنية التحتية والنفقات الرأسمالية في قطاع المياه.
- عمليات تمويل استباقية بلغت بشكل إجمالي حوالي 17 مليار ريال، لتمويل جزء من إجمالي الاحتياجات التمويلية للعام المالي 1446-1447هـ الموافق 2025م.

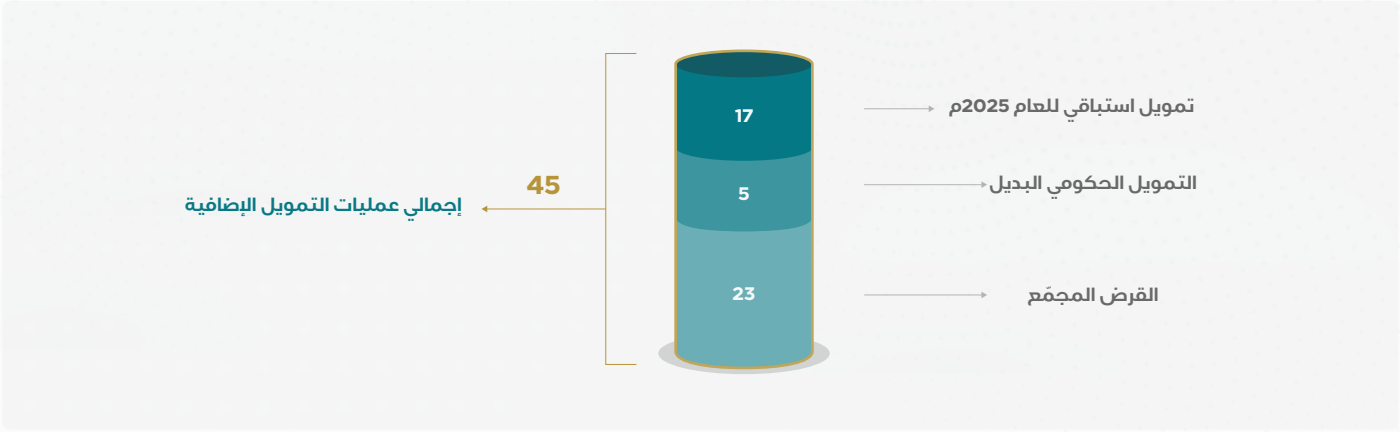

رسم بياني (7): إجمالي عمليات التمويل الإضافية خلال العام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م (بمليارات الريالات)

الخط الزمني للإصدارات الشهرية المحلية خلال سنة التقرير:

01 يناير

إجمالي حجم الإصدار

8.825 مليار ريال سعودي

3.656 مليار ريال تستحق في عام 2029
2.822 مليار ريال تستحق في عام 2034
2.347 مليار ريال تستحق في عام 2039

02 فبراير

إجمالي حجم الإصدار

7.874 مليار ريال سعودي

1.180 مليار ريال تستحق في عام 2029
2.720 مليار ريال تستحق في عام 2034
3.973 مليار ريال تستحق في عام 2039

03 مارس

إجمالي حجم الإصدار

4.441 مليار ريال سعودي

203 مليون ريال تستحق في عام 2029
3.697 مليار ريال تستحق في عام 2034
540 مليون ريال تستحق في عام 2039

04 أبريل

إجمالي حجم الإصدار

7.396 مليار ريال سعودي

2.235 مليار ريال تستحق في عام 2029
1.648 مليار ريال تستحق في عام 2031
3.513 مليار ريال تستحق في عام 2036

05 مايو

إجمالي حجم الإصدار

3.232 مليار ريال سعودي

71 مليون ريال تستحق في عام 2029
3.161 مليار ريال تستحق في عام 2036

06 يونيو

إجمالي حجم الإصدار

4.414 مليار ريال سعودي

1.600 مليار ريال تستحق في عام 2027
53 مليون ريال تستحق في عام 2031
2.761 مليار ريال تستحق في عام 2034

07 يوليو

إجمالي حجم الإصدار

3.211 مليار ريال سعودي

612 مليون ريال تستحق في عام 2029
159 مليون ريال تستحق في عام 2031
961 مليون ريال تستحق في عام 2034

08 أغسطس

إجمالي حجم الإصدار

6.018 مليار ريال سعودي

2.818 مليار ريال تستحق في عام 2029
1.992 مليون ريال تستحق في عام 2031
152 مليون ريال تستحق في عام 2034
415 مليون ريال تستحق في عام 2036
642 مليون ريال تستحق في عام 2039

09 سبتمبر

إجمالي حجم الإصدار

2.603 مليار ريال سعودي

255مليون ريال تستحق في عام 2027
375 مليون ريال تستحق في عام 2029
638 مليون ريال تستحق في عام 2031
1.021 مليار ريال تستحق في عام 2034
202 مليون ريال تستحق في عام 2036
112 مليون ريال تستحق في عام 2039

10 أكتوبر

إجمالي حجم الإصدار

7.830 مليار ريال سعودي

823 مليون ريال تستحق في عام 2029
320 مليون ريال تستحق في عام 2031
2.180 مليار ريال تستحق في عام 2034
1.437 مليار ريال تستحق في عام 2036
3.070 مليار ريال تستحق في عام 2039

11 نوفمبر

إجمالي حجم الإصدار

3.415 مليار ريال سعودي

2.524 مليار ريال تستحق في عام 2029
434 مليون ريال تستحق في عام 2031
137 مليون ريال تستحق في عام 2034
10 مليون ريال تستحق في عام 2036
310 مليون ريال تستحق في عام 2039

12 ديسمبر

إجمالي حجم الإصدار

11.598 مليار ريال سعودي

5.585مليون ريال تستحق في عام 2027
3.907 مليار ريال تستحق في عام 2029
706 مليون ريال تستحق في عام 2031
1.400 مليار ريال تستحق في عام 2034

رسم بياني (8): الإصدارات المحلية للصكوك خلال العام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م (بمليارات الريالات)

الإصدارات الدولية خلال سنة التقرير

تمكنت المملكة من إصدار سندات وصكوك دولية مُقومة بالدولار الأمريكي خلال سنة التقرير. حيث في مطلع سنة التقرير، تم إتمام الإصدار الأول للسندات الدولية بالدولار ضمن برنامج سندات حكومة المملكة العربية السعودية الدولي، ووصل إجمالي حجم طلبات الاكتتاب ما يقارب 30 مليار دولار أمريكي، حيث تجاوزت نسبة التغطية ضعفي ونصف إجمالي الإصدار الذي بلغ 12 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 45 مليار ريال سعودي).

كما قام المركز بالترتيب للإصدار الدولي لصكوك حكومة المملكة بالدولار الأمريكي ضمن برنامج حكومة المملكة العربية السعودية الدولي لإصدار الصكوك، ووصل إجمالي حجم طلبات الاكتتاب ما يقارب 20 مليار دولار أمريكي، حيث تجاوزت نسبة التغطية أربعة أضعاف إجمالي الإصدار الذي بلغ 5 مليارات دولار أمريكي (ما يعادل 18.75 مليار ريال سعودي).

أبرز ملامح الإصدارات المحلية والدولية

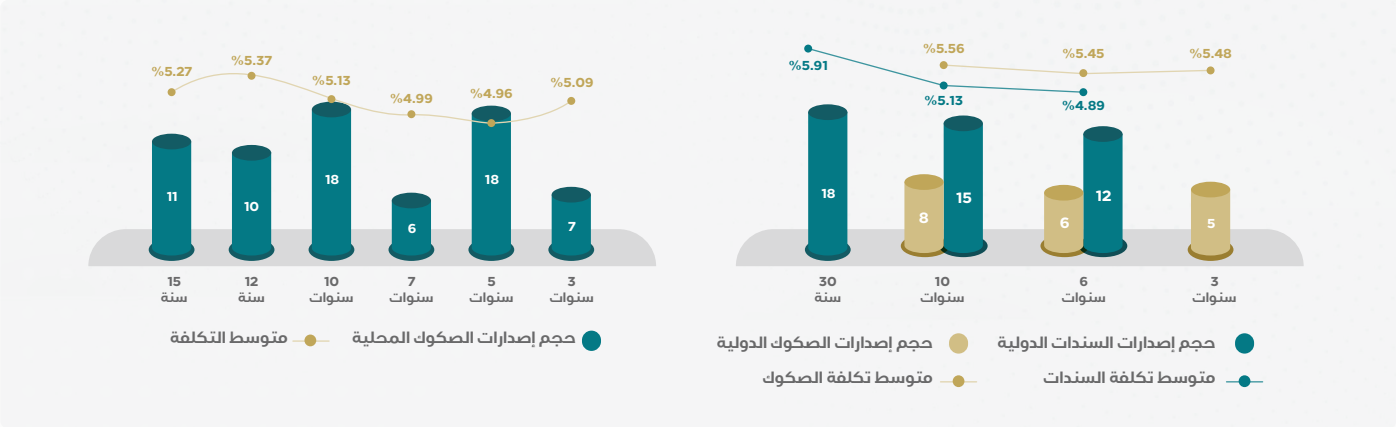

رسم بياني (9): أبرز ملامح الإصدارات المحلية والدولية خلال العام المالي 1445-1446هـ الموافق 2024م (بمليارات الريالات)

[1] والذي تم ذكره سابقًا في التقرير ضمن عمليات التمويل الإضافية بقيمة تصل إلى 23.3 مليار ريال لدعم قطاع الإنشاءات.

المساهمة بتطوير البنية التحتية لأسواق الدين المحلية والدخول في الأسواق الدولية

الإطار العام للتمويل الأخضر في المملكة العربية السعودية

نشرت وزارة المالية إطار التمويل الأخضر في المملكة العربية السعودية، ضمن أحد مبادرات برنامج تطوير القطاع المالي الهادفة لدعم التوجهات الطموحة للمملكة نحو تحقيق الاستدامة، والوصول إلى الحياد الصفري من خلال تبني نهج الاقتصاد الدائري للكربون، وإبراز هذه الجهود للمستثمرين والمشاركين في السوق، ليجسّد خطوة مهمة نحو تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 التي تركز على مستقبل أكثر استدامة، بدءًا من تطوير السياسات والاستثمار إلى التخطيط وبناء البُنى التحتية.

يُعزز الإطار العام للتمويل الأخضر دور المملكة الريادي في التمويل المستدام في المنطقة، وتشجيع المبادرات العامة والخاصة في مجال التمويلات الخاصة بالمناخ والمحافظة على البيئة. وقد تم بناء الإطار ليكون متسقًا مع إعلان المملكة، الصادر في شهر أكتوبر من العام 2021م، بشأن تحقيق هدف الحياد الصفري بحلول عام 2060م من خلال تبني نهج الاقتصاد الدائري للكربون، وتحقيق المساهمات المحددة وطنيًا تحت اتفاق باريس بتقليل غازات الاحتباس الحراري بمقدار 278 مليون طن سنويًا بحلول عام 2030م تماشيًا مع اتفاق باريس للمناخ، بالمواءمة مع مبادئ السندات الخضراء الصادرة عن الجمعية الدولية لأسواق رأس المال.

مبادرة منتجات ادخارية مدعومة من الحكومة

عمل المركز بالتعاون مع القطاع الخاص على تطوير وطرح منتج ادخاري مدعوم مخصص للأفراد، رُوعي فيه أن يناسب فئة الأفراد من ناحية الاشتراك عبر القنوات الرقمية، وتوفير المرونة في شروط المنتج من ناحية مدة الالتزام وحساب العوائد.

وخلال سنة التقرير، تم إطلاق المنتج الادخاري "صم" وتسويقه عبر حملات إعلامية وتوعوية للأفراد في المملكة. وفي نهاية سنة التقرير بلغ إجمالي حجم الاشتراكات ما يقارب 1.3 مليار ريال سعودي ووصل عدد المشتركين لحوالي 58 ألف مشترك.

وتفعيلًا لاستمرارية هذه المبادرة، قام المركز بإعداد عدد من التوجهات المستقبلية للمنتجات الادخارية المتضمنة تطوير المنتج الحالي واستمراره للعام المالي القادم، بالإضافة إلى دراسة إمكانية طرح منتجات جديدة مشابهة بالتعاون مع القطاع الخاص، حيث تم توقيع مذكرة تفاهم مع شركة ترميز المالية لوضع أطر التعاون في مجال المنتجات الادخارية الحكومية.

المساهمة بمبادرات تطوير سوق الدين المحلي

عمل المركز خلال سنة التقرير على عدد من المبادرات لتطوير السوق المحلي تستهدف تعزيز منحنى العائد ودور المتعاملين الأوليين في السندات والصكوك لدعم سيولة السوق الثانوية. بالإضافة إلى تطوير تقارير أداء المتعاملين الأوليين في السوق، مما يساهم في مراقبة أدائهم بشكل فعلي.

كما وقّعت وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين اتفاقيات مع كل من شركة البلاد للاستثمار، وشركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال)، وشركة الراجحي المالية، وشركة دراية المالية، وشركة السعودي الفرنسي كابيتال، لتعيينها متعاملين أوليين موزعين لأدوات الدين الحكومية المحلية، لتنضم بذلك إلى المؤسسات المالية المحلية التي سبق انضمامها إلى برنامج المتعاملين الأوليين وهي: البنك الأهلي السعودي، والبنك السعودي الأول (ساب)، وبنك الجزيرة، ومصرف الإنماء، ومصرف الراجحي، بالإضافة الى المؤسسات المالية الدولية وهي: بي إن بي باريبا (BNP Paribas)، ومجموعة سيتي المصرفية (Citigroup)، وجولدمان ساكس (Goldman Sachs)، وجي بي مورجان (J.P. Morgan)، وبنك ستاندرد تشارترد (Standard Chartered Bank). حيث تأتي هذه الاتفاقيات تأكيدًا لدور المركز الوطني لإدارة الدين في استدامة وتعزيز الوصول لأسواق الدين المحلية عن طريق تنويع قاعدة المستثمرين.

التفاعل مع المؤسسات المالية والمستثمرين على المستويين الدولي والمحلي

بهدف إيصال حراك رؤية السعودية 2030 والقصة الائتمانية للمملكة، نظم المركز خلال سنة التقرير عددًا من الاجتماعات مع أكثر من 200 مستثمر، إضافة إلى الترتيب لتفاعل 27 جهة حكومية وشبه حكومية وذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالحكومة مع وكالات التصنيف الائتماني، وتضمن ذلك الترتيب والتنسيق لعدد 5 زيارات محلية لوكالات التصنيف الائتماني.

كما شارك المركز في 15 فعالية، بما في ذلك مؤتمرات وندوات حول العالم، مما ساهم بتواصله مع المستثمرين في 4 دول مختلفة، وعقد اجتماعات مع أكثر من 250 مستثمرًا لاستعراض أحدث التطورات في الاقتصاد السعودي والسوق المحلية. حيث ركز المركز في تفاعله مع المستثمرين على المراكز المالية العالمية الرئيسة، بما في ذلك لندن ونيويورك وواشنطن وهونج كونج وسنغافورة.

واستضاف المركز مجموعة كابيتال[1] في مدينة الرياض، مُنظمًا لهم لقاءات مع قيادات عدد من القطاعات الحكومية، وزيارات ميدانية لعدد من المشاريع الكبرى في المملكة.

وعلى صعيد آخر، قام المركز بالمشاركة في تنظيم زيارتين محليتين في المملكة لعدد 39 ممثلًا من 16 مؤسسة مالية دولية، شملت المستثمرين ووكالات ائتمان الصادرات، بهدف تحديثهم حول تطورات القصة الائتمانية للمملكة، واستكشاف المشاريع المحلية، والالتقاء بقيادات ومسؤولي القطاعات بالمملكة. كما شارك المركز في عدد من الفعاليات المحلية المنظمة من قبل القطاعات المالية بالمملكة حيث تضمنت مشاركته عقد اجتماعات مع أكثر من 35 مستثمرًا دوليًا.

كما شارك المركز بفعاليات جولة السعودية، المنظمة من قبل وزارة المالية على هامش فعاليات نشر بيان الميزانية العامة، والتي تميزت بزيارات إلى المواقع والمشاريع والمدن البارزة، منها:

المنطقة الشرقية (الدمام - مدينة الجبيل الصناعية)	العلا	مشروع البحر الأحمر	الرياض

أبرز المستثمرين المنضمين حديثًا للإصدارات المحلية

شهدت سنة التقرير انضمام مستثمرين من عدة فئات إلى الإصدارات المحلية التي قام المركز بالترتيب لها، وتشمل هذه الفئات عددًا من القطاعات:

التأمين	البنوك	المؤسسات الحكومية	الشركات

[1] مجموعة كابيتال هي شركة خدمات مالية أمريكية تُعد من أقدم وأكبر مؤسسات إدارة الاستثمارات على مستوى العالم، حيث تدير أصولاً تزيد قيمتها عن 2.6 تريليون دولار.

مركـــز المعرفـة

تـم تطويـر موقـع المركـز الإلكترونـي مـن خلال إطلاق قسـم خـاص لنشـر المعرفـة الماليـة تحـت مسـمى "مركـز بيانـات السـعودية". يهـدف مركـز بيانـات السـعودية لتوفيـر الإحصائيـات الماليـة والاقتصاديـة الرئيسـة والمعلومـات المحدثـة حولهـا مـن مصدرهـا بشـكل مباشـر، ليضمـن علـى روابـط لمؤشـرات حاليـة لتقـدم مشـاريع رؤيـة السـعودية 2030 وأبـرز المؤشـرات الماليـة والاقتصاديـة الهامـة للمسـتثمرين والمهتميـن بالقطـاع المالـي والاقتصـادي السـعودي.

رسم بياني (10): مركز بيانات السعودية

مبادرات المركز في عمليات التمويل الحكومية الخاصة

إضافة إلى ترتيب المركز لعمليات تمويلية إضافية بإجمالي بلغ حوالي 45 مليار ريال، كما تم ذكرها سابقًا ضمن العمليات التمويلية الإضافية، قام المركز بالترتيب لفرص التعاون مع وكالات ائتمان الصادرات من خلال مذكرات تفاهم تم توقيعها مع:

- صندوق الصادرات والاستثمار الدنماركي
- شركة الصين لتأمين الصادرات والائتمان
- وكالة ائتمان الصادرات الإسبانية

إدارة مخاطر الديون السيادية

تُعدّ إدارة مخاطر الديون السيادية عنصرًا أساسيًا في استراتيجية الدين متوسطة المدى للمملكة، حيث يقوم المركز بموازنة قرارات التمويل مع خمس اعتبارات رئيسة للمخاطر، وهي: السيولة، إعادة التمويل، أسعار الفائدة، أسعار الصرف، ومخاطر التصنيف الائتماني.

السيولة

عمل المركز مع الجهات ذات العلاقة على ضمان عمق سوق الدين المحلي بما يكفي لاستيعاب أحجام الإصدارات واستقرار أوضاع السيولة في السوق المحلي.

إعادة التمويل

من المتوقع بأن يبلغ إجمالي مستحقات أصل الدين للعام المالي 1446-1447هـ الموافق 2025م حوالي 38 مليار ريال[1]. وتتم إدارة مخاطر إعادة التمويل من خلال تنفيذ عمليات إعادة الشراء المبكر، كما يواصل المركز منهجيته لإصدار أدوات الدين بالشكل الأمثل للحفاظ على متوسط عمر محفظة الدين العام للمملكة والحد من مخاطر إعادة التمويل.

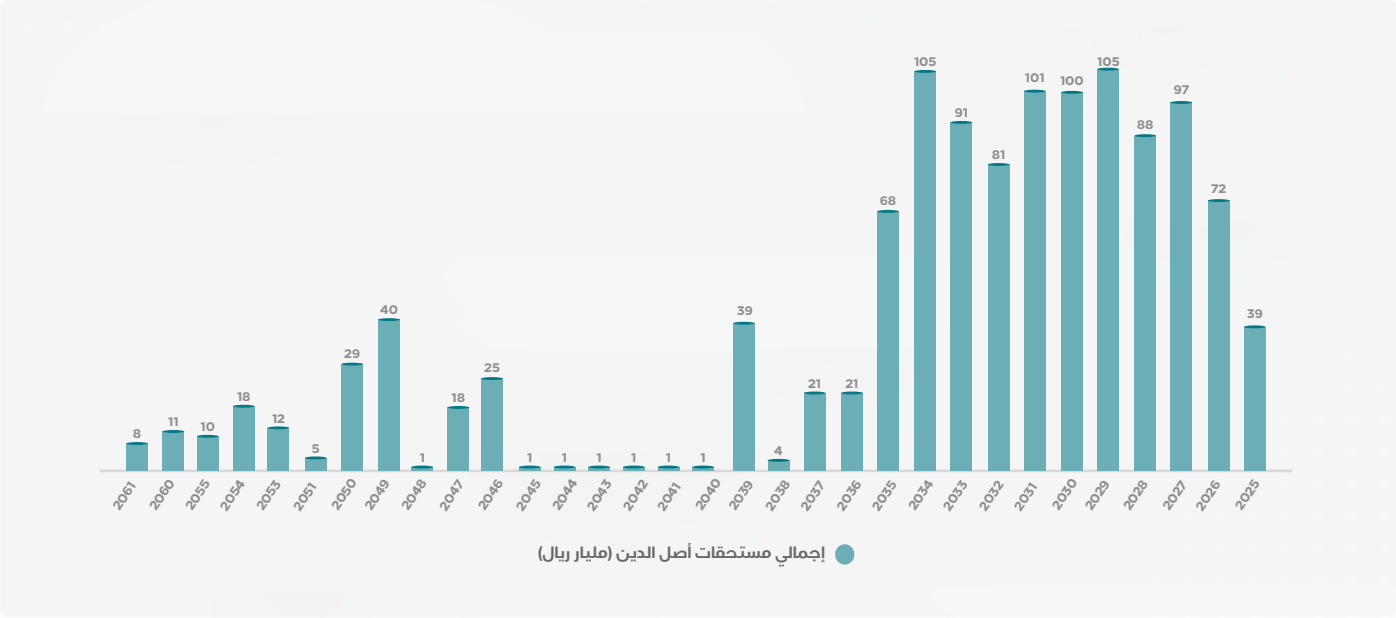

رسم بياني (11): إجمالي مستحقات أصل الدين (بمليارات الريالات)

[1] غير شاملة على منتج الصكوك الادخارية بحوالي 1.3 مليار ريال

الانكشاف على أسعار الفائدة

بحلول نهاية سنة التقرير، بلغ توزيع عوائد الدين بين ديون ذات العائد الثابت والعائد المتغير نسبة 88% كديون ذات عائد ثابت و12% لديون ذات عائد متغير، وذلك من إجمالي محفظة الدين. يساعد هذا النهج المتوازن في تقليل تأثير تقلبات أسعار الفائدة على تكاليف خدمة الدين في المملكة. كما سيستمر المركز في تقييمه لأوضاع السوق وإدارة مخاطر أسعار الفائدة.

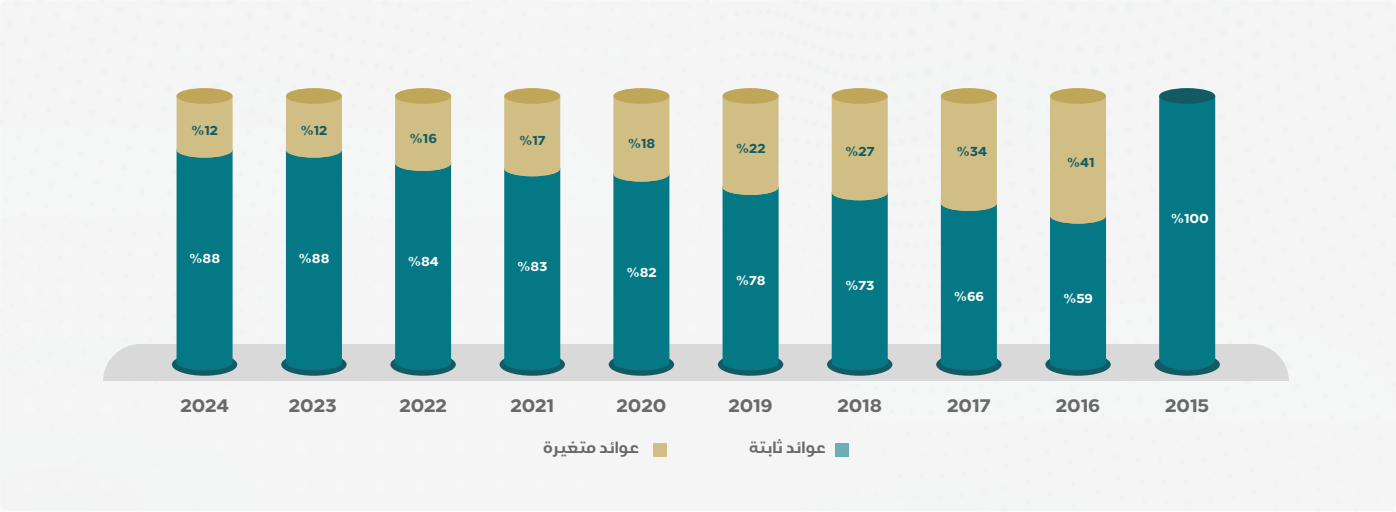

رسم بياني (12): توزيع العوائد من إجمالي محفظة الدين

الانكشاف على أسعار الصرف

بالنظر إلى احتياطي المملكة الكبير من العملات الأجنبية والأصول وسياسة سعر الصرف المستقرة، تحتوي محفظة الدين الدولية الحالية على مخاطر محدودة فيما يتعلق بمتغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية. كما يُعدُّ الدين المقوم بعملة اليورو، الدين الوحيد المقوم بعملة أخرى غير الدولار، ويبلغ حوالي 1% من إجمالي محفظة الدين بنهاية سنة التقرير.

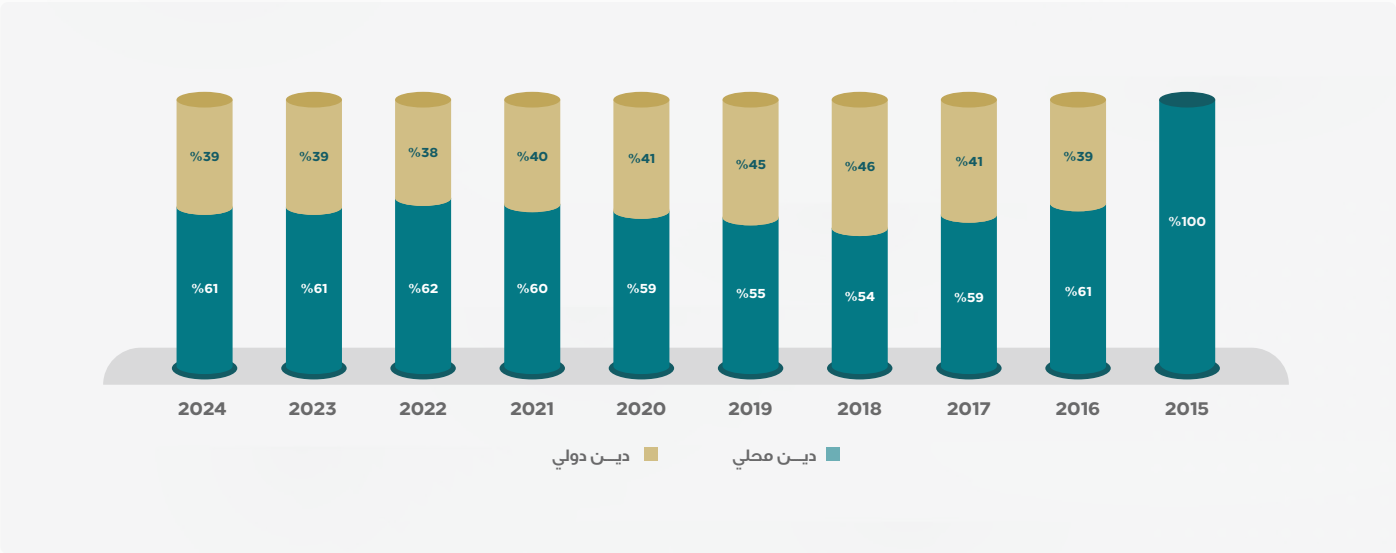

رسم بياني (13): نسبة الديون المحلية والدولية من إجمالي محفظة الدين

أعمال متابعة التصنيف الائتماني

واصل المركز متابعة شؤون التصنيف الائتماني للمملكة بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، كما تواصل مع وكالات التصنيف الائتماني بشكل استباقي، لضمان وصول المعلومات وصدور التصنيف الذي يعكس تطورات المالية العامة في المملكة

التصنيف الائتماني للمملكة العربية السعودية في السنتين السابقتين لسنة التقرير:

أبريل 2022م
قامت وكالة فيتش بمراجعة النظرة المستقبلية إلى إيجابية

مارس 2022م
قامت وكالة ستاندرد آند بورز بمراجعة النظرة المستقبلية إلى إيجابية

أبريل 2023م
قامت وكالة فيتش برفع تصنيف المملكة إلى (A+) مع نظرة مستقبلية مستقرة

مارس 2023م
قامت وكالة ستاندرد آند بورز برفع تصنيف المملكة إلى (A/A-1) مع نظرة مستقبلية مستقرة

مارس 2023م
قامت موديز بمراجعة النظرة المستقبلية إلى إيجابية

رسم بياني (14): تغيرات التصنيف الائتماني للمملكة في السنتين السابقتين لسنة التقرير

تغيرات التصنيف الائتماني للمملكة خلال سنة التقرير:

FitchRatings	S&P Global	MOODY'S
تأكيد تصنيف المملكة الائتماني عند **(A+) مع نظرة مستقبلية "مستقرة"**	تأكيد تصنيف المملكة الائتماني عند **(A/A-1)** مع تعديل النظرة المستقبلية **من "مستقرة" إلى "إيجابية"**	رفع تصنيف المملكة الائتماني **من (A1) إلى (Aa3) مع نظرة مستقبلية "مستقرة"**
في شهر فبراير 2024م	**في شهر سبتمبر 2024م**	**في شهر نوفمبر 2024م**

رسم بياني (15): تغيرات التصنيف الائتماني للمملكة خلال سنة التقرير

أبرز مشاهدات وكالات التصنيف الائتماني:

FitchRatings

- توقعت الوكالة ببقاء صافي الأصول الأجنبية السيادية للمملكة مرتفعًا لنسبة تصل إلى 50% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعتبر معدلًا عاليًا مقارنةً بمتوسط الدول المصنفة بالتصنيف "A" والذي يقارب 6% من الناتج المحلي الإجمالي، والدول المصنفة بالتصنيف "AA" بمتوسط 34% من الناتج المحلي الإجمالي.
- عكس تأكيد الوكالة امتلاك المملكة لميزانية مالية وخارجية قوية.
- أشار تصنيف "فيتش" إلى وجود احتياطيات مالية كبيرة على شكل ودائع وأصول أخرى للقطاع العام.

تقييم وكالة فيتش لتصنيف المملكة

S&P Global

- عكست النظرة الإيجابية دعم المملكة للإصلاحات والاستثمارات الشاملة، مما ساعد بدعم تطوير الاقتصاد غير النفطي والحفاظ على مالية عامة مستدامة.
- سلطت "ستاندرد آند بورز" الضوء على أن التنفيذ المستمر لمبادرات رؤية السعودية 2030 من المتوقع أن يعزز آفاق نمو قوي في القطاع غير النفطي على المدى المتوسط.
- توقعت الوكالة نموًّا أقوى للناتج المحلي الإجمالي بمتوسط يصل إلى 4.3% خلال الثلاث سنوات المقبلة.

تقييم وكالة إس اند بي لتصنيف المملكة

Moody's

- توقعت "موديز" أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص غير النفطي بمعدل يتراوح بين 4-5% في السنوات القادمة، وهو من بين الأعلى في دول مجلس التعاون الخليجي.
- استمرار المملكة في الاستفادة من الأصول المالية الحكومية الكبيرة التي تمثل 20-25% من الناتج المحلي الإجمالي.
- أظهر قطاع التعدين غير النفطي في المملكة إمكانات كبيرة، مع صادرات تشمل الأسمدة الفوسفاتية، والألمنيوم، والمعادن الثمينة والصناعية والأساسية بما في ذلك الذهب والنحاس والزنك.

تقييم وكالة موديز لتصنيف المملكة

الاتفاقيات ومذكرات التفاهم

قام المركز خلال سنة التقرير بالترتيب لعدد من الشراكات الاستراتيجية الهادفة لتبادل الدعم والخبرات الفنية والعلمية. كان من ضمنها توقيع مذكرة تعاون مشترك مع الهيئة العامة للإحصاء تهدف إلى رفع مستوى التعاون بينها وبين المركز، وتعزيز التنسيق وتكامل الجهود في مجال اختصاصاتهما ووضع إطار عام للأنشطة والمهام المشتركة. كما تم توقيع مذكرة تفاهم مع شركة ترميز المالية بهدف تأسيس أطر التعاون مع المركز في مجال المنتجات الادخارية. وإضافةً إلى ذلك فقد قام المركز ووكالة السياسات المالية الكلية بوزارة المالية باعتماد اتفاقية مستوى الخدمة بينهما تطويرًا للأعمال المشتركة بينهما ورفع جودتها.

2.3.2 | موجز الأعمال على الصعيد التشغيلي

التميز المؤسسي

يعمل المركز على توفير بيئة تنافسية عادلة وممكّنات متعددة من برامج ومبادرات، ومع عملية التحوّل؛ سارعت الخطى لتوفير بيئة عمل تحاكي مستهدفات المرحلة من توطين القطاع وتنمية رأس المال البشري. وخلال سنة التقرير، عمل المركز على متابعة تنفيذ الاستراتيجية المؤسسية المعتمدة، وذلك من خلال القياس الربعي لجميع المؤشرات والمبادرات الاستراتيجية لكافة القطاعات في المركز ورفع التقارير الدورية لمتخذي القرار، إضافةً لإطلاق حملة التوعية الاستراتيجية لضمان تبني المفاهيم والممارسات والسعي لتحقيق نتائج مستدامة تستهدف جميع المستويات الوظيفية. وتضمنت هذه الحملة تنظيم ورش عمل تعريفية وجلسات حوارية حول المفاهيم الأساسية للاستراتيجية وإدارة التغيير.

2.3.3 | النشاطات الاجتماعية والمؤتمرات والجوائز العالمية والمحلية

واكب المركز توجهات المملكة بالمشاركة في كبرى الفعاليات والمؤتمرات المحلية والدولية مستهدفًا بذلك التواصل الدائم والمباشر مع المستثمرين وأصحاب المصلحة من صناع القرار وكبار الفاعلين في القطاعات المالية المحلية والدولية.

المؤتمرات والمحافل المحلية والدولية

- المشاركة في تنظيم وحضور مؤتمر القطاع المالي (الرياض – المملكة العربية السعودية: مارس 2024م).
- المشاركة في عدد من المحافل والمؤتمرات الدولية في دول مختلفة على سبيل المثال (الولايات المتحدة الامريكية، المملكة المتحدة، هونج كونج، سنغافورا، اليونان، والامارات العربية المتحدة) للقاء عدد من المستثمرين والمؤسسات المالية الدولية لتحديثهم على اخر المستجدات ومناقشة استراتيجية المركز في أسواق الدين الدولية والمحلية وفرص التمويل عبر قنوات التمويل الخاصة وتعزيز فرص التعاون المستقبلية.
- المشاركة في ملتقى السوق المالية – (الرياض- المملكة العربية السعودية: فبراير 2024م) لتثقيف الحضور عن منتج "صم" الادخاري.

جلسات وورش عمل نقل المعرفة

- نظم المركز بالتعاون مع بنك ستاندرد تشارترد، ورشة عمل بعنوان "التغيرات الاقتصادية الرئيسية في الأسواق العالمية وتوقعات أسعار الفائدة" وحضر الورشة عدد من ممثلي الجهات الحكومية.
- شارك المركز بتنظيم ندوة "توقعات الأسواق المالية والائتمان" بالتعاون مع وكالة التصنيف الائتماني "موديز"، وأكاديمية التميز المالي والمحاسبي. وتناولت محاور الندوة تعزيز المعرفة بالتصنيف الائتماني ومنهجيات وكالة موديز في تقييماتها الائتمانية، وانعكاس التطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية على النظرة الائتمانية المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي. بالإضافة إلى استعراض التوقعات لمستقبل القطاع المالي وأسواق الدين في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، وإصدارات الدين السيادية والصكوك الخضراء.

جلسات وورش عمل المساهمة المجتمعية

- استضاف المركز مجموعة من طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المتخصصين في المجالات المالية والإعلامية، حيث تم تقديم نظرة شاملة حول أدوات الإعلام وممارساته في القطاع المالي داخل المملكة، وذلك لتحفيزهم وتشجيعهم على الانضمام لمسارات مهنية في هذا المجال مستقبلًا.
- نظم المركز بالتعاون مع مجلس المنطقة الشرقية للمسؤولية الاجتماعية ورشة عمل بعنوان "المسؤولية الاجتماعية: بين الممارسة والتمكين"، حيث تهدف الورشة إلى تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية في القطاعات العامة والخاصة وغير الربحية.
- استضاف المركز بالتعاون مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، مجموعة من الأفراد الموهوبين من برنامج "النخبة لتنمية المواهب"، حيث تهدف هذه المبادرة إلى استقطاب خريجي الجامعات الجدد وتعزيز قدراتهم.
- شارك المركز بتنظيم محاضرة توعوية عن المنتج الادخاري "صم" بالتعاون مع مركز التواصل والمعرفة المالية "متمم" في مركز الملك عبدالعزيز للتواصل الحضاري، وحضر الورشة عدد من الجهات الحكومية.
- شارك المركز في محاضرة بعنوان "السندات الخضراء ودورها في تحقيق مستهدفات الرؤية السعودية 2030" والتي تم تنظيمها من قبل مركز التواصل والمعرفة المالية "متمم"، حيث سلّط المركز من خلاله الضوء بشكل أوسع على السندات الخضراء ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المملكة.

الجوائز والشهادات

جائزة "أفضل حملة إعلامية حكومية لعام 2024م"

حصل المركز على جائزة أفضل حملة إعلامية حكومية عن إطلاق حملة المنتج الادخاري (صم) صكوك خلال حفل جوائز المهرجان السعودي للإبداع "أثر" - أكبر تجمع من نوعه في مجال التسويق الإبداعي في المملكة -، والذي أقيم في مدينة الرياض.

شهادة الأيزو 9001-2015

حصل المركز الوطني لإدارة الدين على شهادة "ISO 9001:2015"، التي تُمنح للمنظمات المتميزة في مجال إدارة الجودة والعمليات، وذلك بعد مراجعة شاملة لحوكمة الإجراءات المعمول بها في المركز، وتقييم التطبيق العملي لأعلى معايير الجودة والشفافية وتحسين الأداء. ويأتي حصول المركز على هذه الشهادة تتويجًا لتنفيذه خطة شاملة في مجال تحسين الإجراءات وحوكمتها، مما ساهم في رفع مستوى الجودة والكفاءة في جميع العمليات لضمان مطابقتها للمعايير العالمية. بالإضافة إلى تطبيق المركز لسلسلة من المبادرات الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز الشفافية وكفاءة الأداء في جميع عملياته، وقد شمل ذلك تحسين البنية التحتية التقنية، وتعزيز مهارات الموظفين من خلال برامج تدريبية متقدمة.

ختـــامًا

يستمر المركز الوطني لإدارة الدين في المضيّ قُدمًا نحو تحقيق التميز المستدام في القطاع المالي والاقتصاد الوطني، مسخرًا جهودهم لخدمة الوطن وأبنائه، مع الالتزام بتوطين أفضل الممارسات المالية والتقنية والمؤسسية، وتعزيز كفاءة الأداء بشكل مستمر عامًا بعد عام.

ويأتي هذا التقرير مُفصلًا لما أُنجز من أعمال ليُعزز عن قرب معايير الشفافية والإفصاح المالي والإداري باطلاع أصحاب القرار والمختصين والعموم على أعماله والتي كانت بفضل من الله ثم توجيهات القيادة الحكيمة ومتابعة أصحاب السمو والمعالي والسعادة، والحرص الدائم على تبني العمل المؤسسي والاحترافي الذي يفخر المركز أنه تم بجهد الكوادر السعودية الشابة التي عملت بتفانٍ وإخلاص للمساهمة بإبراز ورفع أداء المالية العامة، والتطلع إلى أعوام جديدة مثمرة بمزيد من الإنجاز والعمل.

المركز الوطني لإدارة الديـن
NATIONAL DEBT MANAGEMENT CENTER

2024

التقريـــر السنـــوي